

کتابخانه ملی افغانستان

Rare.
Clostx.
330.962
W835

رقم ۳
المكان قاضون

وزارة القانية

٧٠

أمر عال

بالغاء اقلام بيت المال وبترتيب المجالس الحسينية
ولأئحة

المجالس الحسينية وملحقاتها

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ييولاق
أو من قاعة المبيعات بسلاملك مرأى الامماعلية القديمة بشارع القصر المعنى

١٩١٦

الثمان ٢٠ مليا

امر عال

بالغاء اقلام بيت المال وبترييب المجالس الحسبية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة بيت المال الصادرة في ١١ ذى الحجة سنة ١٢٧٦
وملحقاتها ؛

وعلى لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠
وملحقاتها ؛

وعلى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ ؛
وبناء على ما عرضه علينا نظار الداخلية والحقانية والمالية ومواقفة رأى
مجلس النظار ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوأت :

المادة الأولى

لا يكون لبيت المال بعد صدور أمرنا هذا تداخل في التركات وتلقى اقلام
بيت المال الموجودة الآن ويلنى أيضا كل رسم مقرر لبيت المال .

المادة الثانية

اذا توفى أحد الأهالى الخاضعين لأحكام المحاكم الشرعية فيما يختص بأحوالهم
الشخصية عن حمل مستكن أو ورثة قصر أو عديمى الأهلية أو غائبين غيبة شرعية
وليس لهم وصى أو قيم أو وكيل فيكون تصيب هؤلاء أو تلتيتهم على حسب
الأحكام الآتية .

المادة الثالثة

- يشكل في كل مركز مجلس حسي بالكيفية الآتية :
- أولا - مأمور المركز أو من ينوب عنه بصفة رئيس .
- ثانيا - أحد علماء المركز تعيينه نظارة الحفانية .
- ثالثا - أحد الأعيان يعينه المدير مع اقرار نظارة الداخلية .

المادة الرابعة

- تشكل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات بالكيفية الآتية :
- أولا - المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس .
- ثانيا - أحد علماء المديرية أو المحافظة يعينه ناظر الحفانية .
- ثالثا - أحد الأعيان يعينه ناظر الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من ساكني الخط الذي به محل توطن الشخص المقتضى النظر في أمره بالمجلس اذا كان سكنه في مركز المحافظة أو المديرية وإلا فيكون انتخابه بقدر الامكان من ساكني البلدة التي بها محل توطن الشخص المذكور .
- رابعا - أحد أعضاء العائلة ذات الشأن اذا وجد أحد منها في الجهة التي بها مركز المجلس وإلا فيستعاض بواحد من الأعيان تعيينه نظارة الداخلية .

المادة الخامسة

تنظر المجالس الحسبية في تصيب الأوصياء أو تنبئهم أو عزلهم أو في استقرار الوصاية الى بعد الثمان عشرة سنة اذا دعت الضرورة لذلك طبقا للمادة الثامنة من أمرنا هذا وتنظر أيضا في الحجر على عديمي الأهلية وتصيب أو عزل القائمة وفي رفع الحجر وفي تعيين أو عزل وكلاء الغائبين وفي مراقبة أعمال الأوصياء

أو القامة أو الوكلاء وكذلك تنظر في الحسابات التي تقدم لها وتنظر أيضا في الاحتياجات اللازمة التي يقتضى سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر أو عديمي الأهلية أو الغائبين .

وتكون هذه الاختصاصات للجالس الحسبية في المراكز فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين في دائرة المركز وللجالس الحسبية في المديرية أو المحافظات فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين ببندر المديرية أو المحافظة .

وتكون هذه المجالس تابعة لنظارة الحقانية وهي تراقب سيرها .

وفي مواد الحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل توطن الشخص المقتضى الحجر عليه أو المحجور عليه ويجوز رفع الأمر للمجلس الحسبي بناء على طلب أحد أعضاء العائلة أو طلب النيابة العمومية .

المادة السادسة

قرارات المجالس الحسبية التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار الوصاية على من يتجاوز عمره الثماني عشرة سنة يجوز الطعن فيها أمام محكمة الاستئناف الأهلية وقبل الطعن المذكور من كل ذي شأن أو من النيابة العمومية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها .

واستئناف القرار المذكور لا يمنع تنفيذها .

المادة السابعة (١)

لناظر الحقانية بناء على طلب كل ذي شأن أو طلب النيابة العمومية أن يعيد النظر في حسابات الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أمام مجلس حسبي أعلى ينعقد في نظارة الحقانية ويشكل كما يأتي :

(١) ألغيت بذكرينو ٤ يونيو سنة ١٩٠٠

أولا — أحد الذوات يعين من كبار الموظفين أو أرباب المعاشات بأمر

منا بناء على طلب ناظر الحقانية بصفة رئيس .

ثانيا — وكيل مجلس حسبي مصر بصفة وكيل .

ثالثا — اثنان من الأعيان يعينهما ناظر الداخلية .

رابعا — مفتي المجلس الحسبي وواحد من العلماء يعينه ناظر الحقانية .

خامسا — أحد الموظفين المشتغلين بالأعمال الحسابية يعينه ناظر الحقانية أيضا .

المادة الثامنة

تنتهى الوصاية متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من عمره إلا اذا قرر المجلس

الحسبي استمرارها ويجوز الاستئناف في هذه الحالة طبقا للمادة السادسة .

المادة التاسعة

يجب على المأمورين الذين يثبتون الوفاة أو يحررون محضرا بها أو يباشرون

الدفن وعلى مشايخ القرى أن يخبروا في ظرف ثمان وأربعين ساعة العمدة أو شيخ

الحارة بوفاة كل شخص يتوفى عن ورثة قاصرين أو غائبين أو في حالة تستدعى

المحضر عليهم أو فيما اذا كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها وإلا فيلزمون

بغرامة من ٢٠ قرشا الى ١٠٠ قرش وعلى العمدة أو شيخ الحارة أن يعلم بذلك

المركز أو المديرية أو المحافظة على حسب الأحوال وعضو النيابة العمومية أيضا

في الجهات التي يكون لها مندوب فيها في ظرف ثمان وأربعين ساعة أخرى

وإلا فيلزمون بدفع الغرامة المذكورة .

المادة العاشرة

لنيابة العمومية في الجهات التي يوجد فيها مركز لها أن تأمر باتخاذ الوسائل

التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن أو القصر أو عديمي الأهلية

أو الغائبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي في حالة

وجود حمل مستكن أو قصر أو عديمي أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة

اذا لم يكن للتركة وارث .

وإذا لم يوجد في الجهة التي بها محل توطن المورث مندوب للنيابة العمومية فيجب على العمد أن يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التي يقتضى سرعة اتخاذها بما في ذلك وضع الأختام انا اقتضى الحال ومع ذلك فللنيابة حق التدخل في هذا الأمر حتى فيما عدا الجهة التي بها مركزها كلما رأت ضرورة لذلك .

المادة الحادية عشرة

يجب على المجالس الحسبية أن تعين الأوصياء والقامة والوكلاء أو تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الاخبار بالوفاة .

المادة الثانية عشرة

يجب على الأوصياء والقامة والوكلاء في ظرف ثلاثة أيام من تعيينهم أن يحددوا أعيان التركة من متقول وعقار وأوراق بحضور أحد مندوبي جهة الادارة وكل شخص ذى شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الأعيان المذكورة وإلا فيلزمون بدفع غرامة من ٥٠ قرشا الى ٥٠٠ قرش .
وتحوز قائمة الجرد على نسختين ويمضى عليها جميع الحاضرين .

المادة الثالثة عشرة

ليس للأوصياء ولا للقامة ولا للوكلاء أن يبيعوا أو يشتروا أو يرهنوا عقار أو أطيان القصر ومن في حكمهم أو يستدوا دينا إلا بعد الاذن بذلك من المجالس المذكورة .

المادة الرابعة عشرة

الاجراءات اللازم اتباعها في مسائل الحجر وتقديم الحسابات من الأوصياء أو القامة أو الوكلاء وعزلهم من وظائفهم تكون بمقتضى الأحكام التمييزية المشار إليها في المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا .

المادة الخامسة عشرة

تنصيب الأوصياء بالتطبيق للأحكام السابقة يكون أمام القاضى الشرعى أو نائبه .

احكام عمومية ووقتيية

المادة السادسة عشرة

التركات المضبوطة الآن تحت يد بيت المال تسلم الى مستحقها بمقتضى النصوص السابقة ويصدر اخطار من جهة الادارة الى الورثة المعلومين أو من يقوم مقامهم باليوم المحدد للتسليم ويرسل لهم الاخطار قبل الميعاد بثمانية أيام على الأقل ويجوز التسليم الى من يحضر من الورثة أو وكلائهم فى اليوم المحدد لذلك.

المادة السابعة عشرة

اذا حصلت منازعة أو خلاف بين الورثة أو ولائهم الشرعيين أو اذا لم يحضر أحد من الورثة للاستلام فتودع الأعيان أو الأوراق تحت يد حارس يعينه قاضى الأمور المستعجلة بالجهة التى فيها التركة وذلك بناء على علم طلب بسيط يرسل الى أصحاب الشأن .

المادة الثامنة عشرة

اذا كان فى التركة أعيان محجوزة تحت يد أقلام بيت المال حجزا مستوفيا شرائطه القانونية فيجب على أقلام بيت المال أن تودع فى صندوق المحكمة الجزئية المبالغ والأوراق ذات القيمة من التركة تحت يد الأقلام المذكورة وإذا كان بينها سندات ديون قسماها الى الحارس الذى يعين بطريق الاستعجال وبعد ذلك يجوز للأقلام المذكورة أن تسلم بقية الأعيان التركة الى الورثة .

المادة التاسعة عشرة

لا يجوز لأنى سبب من الأسباب ولا لأية حجة كانت اقامة أية دعوى على الحكومة بسبب التركات التى وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطالب أحد بها مدة ثلاث وثلاثين سنة كاملة من تاريخ الوفاة .

أما إذا حصلت المطالبة بالتركة في مدة الثلاث وثلاثين سنة المذكورة فلا يجوز في أى حال من الأحوال ولا لأية حجة كانت مطالبة الحكومة إلا بتسليم الأعيان التي تكون حينئذ باقية تحت يدها أو بدفع ثمنها في حالة بيعها مع إيراد الأعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الأخيرة .

المادة العشرون

تلتى كافة الأحكام السابقة المخالفة لأمرنا هذا .

المادة الحادية والعشرون

على نظار الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه وعليهم نشر كافة ما يلزم لذلك من الأحكام النظامية أو التسمية ما

صدر بسراى عابدين في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية	عن ناظر المالية	رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
ابراهيم فؤاد	محمد العبانى	مصطفى فهمى

لائحة

تنفيذ الأمر العالى القاضى بالغاء أقلام بيت المال
وبترتيب المجالس الحسبية

ناظرا الداخلية والحقانية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القاضى
بالغاء أقلام بيت المال وبترتيب المجالس الحسبية وبمقتضى السلطة الممنوحة لها
فى المادة ٢١ من الأمر العالى المشار اليه .
وبعد موافقة رأى مجلس النظار ؛

قرر ما هو آت :

الفصل الأول

فى تشكيل المجالس الحسبية وفى انعقادها

المادة الأولى

تحرير الكشوفات بأسماء الأعيان

يحظر مأمورو المراكز والمدىرون والمحافظون فى أول شهر ديسمبر من كل سنة
كشفاً بأسماء الأعيان المزمع حضورهم جلسات المجالس الحسبية طبقاً للواد
الثالثة والرابعة والسابعة من الأمر العالى المشار اليه .
ويتقرر عدد الأعيان المقتضى تحرير الكشف بأسمائهم بحسب الظروف
والأحوال .

وتشتمل الكشوفات المقتضى تحريرها للمجالس الحسبية في المديريات والمحافظات على أسماء أعيان كل قسم على حدة ويعرض الكشف المحرر من مأمور المركز على المدير .

أما محافظ مصر فيحضر كشفين على حدتهما بأسماء الأعيان المزمع حضورهم جلسات مجلس حسبي المحافظة والآخر بأسماء الذين يحضرون في المجلس الحسبي العالى المشكل بنظارة الحقانية .

وعلى المديرين والمحافظين أن يبعثوا بالكشوفات المحذرة على الوجه المذكور الى نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ ديسمبر من كل سنة .

المادة الثانية

التصديق على الكشوفات

تصدق نظارة الداخلية نهائيا على انتخاب الأعيان المعروضة أسماؤهم عليها وبناء على الآراء التى تعطى لها ثم الكشوفات المصدق عليها بأسماء الأعيان المتخمين يصير تعليقها فى كل مديرية وفى كل محافظة وفى كل مركز .

المادة الثالثة

تعيين العلماء وكاتب الحسابات

يعين وزير الحقانية فى آخر كل سنة العلماء المقتضى حضورهم جلسات المجالس الحسبية فى السنة التالية .

ويعين أيضا كاتب الحسابات الذى يناط به تأدية الأعمال فى المجلس الحسبي العالى .

المادة الرابعة

استبدال الأعيان والعلماء وكاتب الحسابات

يجوز للنظارة ذات الشأن أن تستبدل الأعيان والعلماء وكاتب الحسابات فى بحر السنة كلما دعت لذلك مقتضيات المصلحة .

المادة الخامسة

انتخاب الأعيان

ينتخب رؤساء المجالس الحسبية الأعيان المزمع حضورهم جلسات المجالس الحسبية من الكشف المحرز بأسمائهم ويراعون في ذلك بقدر الاستطاعة نصوص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ .

المادة السادسة

انتخاب أحد الأقارب-عضوا في المجلس

يعين رئيس المجلس الحسبي احد العائلة صاحبة الشأن المقتضى حضوره جلسات المجلس الحسبي في المراكز والمديريات والمحافظات قبل أول اجتماع للمجلس وعلى الرئيس أن يختار بطريق الأولوية أكثر الأقارب قرابة واستعدادا ولا يجوز استبداله إلا لأسباب قوية أو في حالة وجود مانع .

وعلى الرئيس أيضا أن ينتخب من الكشف المحرز بأسماء الأعيان الشخص الذى يصير تعيينه في حالة عدم وجود أقارب .

المادة السابعة

تحديد الجلسات

يحدد رؤساء المجالس الحسبية عدد الجلسات الاعتيادية لكل مجلس مع مراعاة انجاز الأعمال والمواعيد القانونية .

ويعقدون جلسات غير اعتيادية اذا دعت الحال لذلك .

الفصل الثانى

فى تعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء

المادة الثامنة

الاجراءات اللازمة لعقد المجلس

إذا توفى أحد الأهالى عن حمل مستكن أو عن ورثة قصر او عدى الأهلية أو غائبين ممن يلزم تعيين وصى أو قيم أو وكيل عليهم فعلى رؤساء المجالس الحسبية يعجرو وصول خبر الوفاة اليهم أن يعجرو ما يلزم لعقد المجلس فى أول فرصة ممكنة مع مراعاة الميعاد المحدد فى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ .

وفى حالة تعيين وصى يطلب رؤساء المجالس الحسبية من قاضى الجهة أن يحضر الى المجلس هو أو نائبه كى يحصل التعيين أمامه .

المادة التاسعة

المباحث الابتدائية المتعلقة بالقصر وعدى الأهلية والغائبين

على رؤساء المجالس الحسبية أن يستحصلوا قبل انعقاد الجلسة على ما يتيسر لهم من المعلومات التى تساعد المجلس على اصدار قراره .

ويجب على اقارب الورثة المقال بأنهم قصر تقديم شهادة ميلادهم وان لم يفعلوا ذلك يستحصل رؤساء المجالس الحسبية على الاستعلامات اللازمة لتقرير عمر هؤلاء القصر على قدر الامكان وفى حالة الشك يجوز لهم أن يأمرؤ باحضار نفس الوارث المقال بأنه قاصر أمام هيئة المجلس .

ويجرب رؤساء المجالس الحسبية تحقيقا مختصرا لأجل معرفة الأمور المنسوبة للوارث المطلوب الحجر عليه ولأجل بيان أسباب عدم الكفاءة بيانا واضحاً يتونون مباحثهم والنتيجة التى وصلوا اليها فى محضر أول جلسة يعقدها المجلس الحسبى لنظر القضية .

اما فيما يخص بالورثة المقال بأنهم غائبون فيستحصل الرؤساء على المعلومات التي من شأنها اثبات أمر الغيبة فإذا كان المحل الجديد الموجود به الوارث الذي ترك محله الأصلي أو هجر نفس القطر المصرى معلوما فلا يجوز اشهار غيابه ولا تعيين وكيل على ماله ويسوغ لرئيس المجلس الحسبى عند الاقتضاء اتخاذ الاجراءات التي من شأنها اعلان الوارث المذكور بوفاة مورثه والمحافظة مؤقتا على صوالحه اذا اقتضى الحال .

المادة العاشرة

المباحث اللازمة للوقوف على مقدار التركة

يجب على رؤساء المجالس الحسبية جمع كافة المعلومات المقيمة التي من شأنها إيقاف المجلس تمام الوقوف على حال التركة وعلى أهمية المأمورية التي سيعهد بها الى الوصى أو القيم أو الوكيل .

المادة الحادية عشرة

الاجراءات التحفظية

اذا لم تقم النيابة العمومية أو العمدة باجراء ما فيه حفظ صوالح القصر والعديمي الأهلية والغائبين عملا بنصوص المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ فرؤساء المجالس الحسبية يباشرون الاجراءات التحفظية التي يرون لزومها وذلك الى أن يتم تعيين الأوصياء أو القامة أو الوكلاء .

المادة الثانية عشرة

مصاريف الجنازة وتفقة العائلة ومؤونة المواشى وإدارة الزراعة

كلما دعت الحال لوضع الأختام وجب تسليم عائلة المتوفى أو شخص مؤتمن ان لم يكن له عائلة مبلغا كلفيا للصرف منه على الجنازة والمآتم ولتفقة عائلة المتوفى الى ان يصير فك الأختام وذلك فيما اذا كانت النقود اللازمة موجودة فى التركة . وكذلك يلزم أخذ المبلغ اللازم لمؤونة المواشى ومصاريف ادارة الزراعة ان كانت له زراعة .

المادة الثالثة عشرة تعيين الأوصياء والوكلاء

على رؤساء المجالس الحسبية أن يقدموا للمجلس في يوم انعقاده كافة البيانات التي يكونون قد جمعوها عن المسائل التي ستعرض على المجلس .

وإذا كان الغرض تعيين وصى للقاصر أو وكيل للغائب فالمجالس الحسبية تصدر قراراتها بناء على ما تستنتجه من وقائع الأحوال المفروضة عليها أو من المعلومات التي تكون وصلتها إلا إذا دعت الحال لتحقيق أو استيفاء هذه الوقائع أو المعلومات .

المادة الرابعة عشرة توقيع المحرر وتعيين القيم

في حالة المحرر على عديم الأهلية وتعيين القيم عليه يتخذ الرئيس ما يلزم من الإجراءات لحضوره أمام هيئة المجلس الحسبي ويكلف بالحضور الى الجلسة أيضا الواقفون من الأقارب والمعارف والجيران أكثر من غيرهم على أحوال المطلوب المحرر عليه ومورثه ويكون استجواب المطلوب المحرر عليه بحضورهم .
فإذا رفض المطلوب المحرر عليه الحضور أمام المجلس فللمجلس تقرير ما يراه في أمر هذا الرفض غير أنه يجب عليه الانتقال الى محله أو انتداب أحد أعضائه للتوجه اليه إذا كان المطلوب المحرر عليه في حالة يتعذر معها حضوره أمام المجلس .
على أنه يجوز للمجلس أن يأمر بإجراء تحقيق تكفيلى إذا تراءى له ذلك وأن يأمر بالتثبت من أى أمر يرى لزوما له ولا يحكم بتوقيع المحرر ما لم يقتنع بوجوبه .

المادة الخامسة عشرة

استمرار الوصايا ورفع المحرر

يراعى المجلس الحسبي أحكام المادة السابقة عند نظره في استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة طبقا للمادة الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وفى الأحوال التي يطلب فيها رفع المحرر .

ويجوز للمجلس الحسبي اتخاذ هذه الاجراءات بناء على طلب اى واحد من أصحاب الشأن أو النيابة العمومية بل ومن تلقاء نفسه .

المادة السادسة عشرة

الولاية

لا موجب لتداخل المجلس الحسبي اذا كان للقاصر أو لعديم الأهلية ولى بحسب أحكام المادة ٤٣٤ من الأحوال الشخصية .

المادة السابعة عشرة

الوصى المختار

إذا عين الأب قبل وفاته وصيا مختارا على ولده القاصر فليس على المجلس الحسبي سوى اجراء التصديق من القاضي على الوصاية التي اختارها المتوفى وذلك بعد استيفاء الاجراءات القانونية .

المادة الثامنة عشرة

دفتر محاضر الجلسات

تدوين محاضر جلسات المجالس الحسبية في دفتر معد لذلك .

وتشتمل هذه المحاضر على أسماء الأعضاء الحاضرين وبيان القضايا التي نظرت والقرارات التي صدرت ويجب أيضا أن يشار فيها الى استيفاء كافة الاجراءات القانونية ثم يوقع عليها من الرئيس والأعضاء الحاضرين .

المادة التاسعة عشرة

النشر في الجريدة الرسمية

تنشر القرارات القاضية بتوقيع المحرر وباستمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة في الجريدة الرسمية بمعرفة القيم أو الوصى لأجل احاطة الجمهور علمها بها .

المادة العشرون

اعطاء صور القرارات

إذا كانت قرارات المجالس الحسبية قابلة للطعن فيها أمام المحاكم القضائية كما في مسائل الحجر أو أمام المجلس الحسبي العالي كما في المسائل الحسابية فيجوز لأصحاب الشأن الحصول على صور هذه القرارات وللنيابة العمومية هذا الحق أيضا ويكون تقديم الطلب في ميعاد شهر واحد من تاريخ صدور القرار .

المادة الحادية والعشرون

قبول الوصي أو القيم أو الوكيل

يجب على الوصي أو القيم أو الوكيل أن يقبل أو يرفض تعيينه في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بذلك .

المادة الثانية والعشرون

الرفض وتعيين البديل

في حالة سكوت أو رفض الوصي أو القيم أو الوكيل يجب على المجلس الحسبي تعيين البديل في ظرف ثمانية أيام .

المادة الثالثة والعشرون

ما يجب ذكره في محضر الجرد

محضر الجرد الواجب على الوصي أو القيم أو الوكيل تحريره قبل وضع يده على أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب يلزم أن يبين فيه قيمة مائساويه المتقولات والأشياء ذات القيمة بوجه التقريب كل منها على حدته وتبين فيه أيضا العقارات وقيمتها .

وفما يختص بأوراق الفرقة يجب أن يشتمل محضر الجرد على بيان السندات ذات القيمة وسندات الديون وحجج الأملاك وغيرها وكافة الأوراق ذات الأهمية ودفاتر الفرقة أيضا .

أما الأوراق التي لا قيمة لها ولا أهمية فتحتفظ أقساما كل قسم على حدة ويذكر في محضر الجرد عدد أوراق كل قسم منها وتسلم إحدى نسختي محضر الجرد إلى الوصى أو القيم أو الوكيل ويبعث بالأخرى إلى المجلس الحسبي لحفظها مع أوراق التركة .

المادة الرابعة والعشرون

المساعدة في تسليم الأموال

يجب على مأموري السلطة الإدارية متى طلب المجلس الحسبي مساعدتهم أن يساعدهم في تحرير محضر الجرد طبقا للسادة الثانية عشرة من الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ .

وإذا اقتضى الحال فعليهم أيضا أن يساعدوا الأوصياء أو القوام أو الوكلاء في وضع يدهم على الأموال .

المادة الخامسة والعشرون

أجرة الحراس

يجب على الأوصياء أو القامة أو الوكلاء عند وضع يدهم على الأموال أن يدفعوا إلى الحراس الذين عينتهم النيابة العمومية أو العمدة أو رؤساء المجالس الحسبية أجرة حراستهم بالإيصالات اللازمة .

فاذا لم تصرف إليهم الأجرة يعطى لهم شهادة مبينة بمدة حراستهم للطالبة بموجبها .

المادة السادسة والعشرون

الضمانة

يجب على المجالس الحسبية أن تستوثق من اقتدار واستقامة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء ويموز لها أن تكلفهم في أى وقت بتقديم الضمانة .

ويموز أن تكون الضمانة شخصية أو عينية وأن تكون قاصرة على مبلغ معين أو شاملة لكافة الأضرار التي تنتج من إدارة الأموال .

ولا يلزم الولى بتقديم ضمانه وكذلك الوصى المختار إلا اذا اشترط الموصى ذلك
فى وصيته .

المادة السابعة والعشرون

الدفاتر

للمجالس الحسبية فى أى وقت من الأوقات الزام الأوصياء أو القامة أو الوكلاء
باستعمال الدفاتر والطريقة الحسابية التى يتراءى للمجالس لزومها ليكون تقديم
الحساب على موجبها .

الفصل الثالث

فى حساب ادارة الأموال

المادة الثامنة والعشرون

كيفية تقديم الحسابات

يجب على الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أن يقدموا حسابهم بوجه التفصيل
فى آخر كل سنة الى المجلس الحسى الذى عينهم والذى يكونون تابعين له .
وترفق الحسابات المذكورة بالمستندات كالمعتاد .
وتبين الايرادات والمصروفات كل منها على حدة .
ويخصص لكل عقار فصل على حدة .
وتكون المصروفات المتعلقة بشخص القاصر أو المحجور عليه فى باب على حدة .

المادة التاسعة والعشرون

فحص الحسابات

تعرض الحسابات على المجلس الحسى فى جلسة يجوز أن يكلف بالحضور
اليها الوصى أو القيم أو الوكيل لتقديم الايضاحات اللازمة عنها .

ويعتمد في مراجعة الحسابات على محضر الجرد وعلى بيانات وحسابات السنوات السابقة اذا اقتضى الحال .
ويجوز للجلس الحسبي أن يأمر بتصحيح الحسابات المقدمة اليه أو أن يطلب مستندات أخرى .

المادة الثلاثون

تقديم الحساب في غير الميعاد القانوني

يجوز للجلس الحسبي أن يطلب في خلال السنة كشوفات عن أحوال ادارة التركة كلما اقتضى ذلك صالح القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك بخلاف الحسابات السنوية .
ويجوز له أن يطلب أيضا من الوصى أو القيم أو الوكيل تقديم دفاترهم .

المادة الحادية والثلاثون

تعيين المبلغ اللازم للصروف الشخصي واستعمال المبالغ المتوفرة عند تقديم الحسابات السنوية يعين المجلس الحسبي مقدار المصروف الاعتيادي الذي يلزم في السنة التالية لشؤون القاصر أو المحجور عليه وعائلته .
ويعين أيضا عند الاقتضاء كيفية استعمال المبالغ المتوفرة لحساب القاصر أو المحجور عليه والارادات المتحصلة لحساب الغائب ويجوز له أن يأمر بإيداع المبالغ الزائدة في خزانة الحكومة .

المادة الثانية والثلاثون

مكافأة أتعاب الأوصياء والقامة والوكلاء

يعين المجلس الحسبي سنويا مقدار المكافأة المقتضى صرفها للوصى أو القيم أو الوكيل بمراعاة قيمة الأموال والعمل الذي استوجبت ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين في المائة من صافي الإيراد السنوى .

فاذا رفض الوصى أو القيم أو الوكيل أية مكافأة وأعلن قبوله المأمورية مجاناً
فيعتمد المجلس الحسبي ذلك .

المادة الثامنة والثلاثون

محاضر جلسات فحص الحسابات

يكون محضر الجلسات التي ينظر فيها المجلس الحسبي في الحسابات مشتملاً على
اعتماد الحسابات أو تصحيحها وعلى المداولات المنصوص عليها في المواد السابقة
وعلى الاجراءات التي يتراءى للجلس لزمها بعد فحص الحسابات .

الفصل الرابع

في انتهاء مأمورية الوصى أو القيم أو الوكيل

المادة الرابعة والثلاثون

بلوغ الرشيد

تنتهى مأمورية الوصى ببلوغ القاصر سن الثمانى عشرة سنة إلا اذا قرّر المجلس
الحسبي استمرار الوصاية الى ما بعد هذا السن وعند عدم وجود ورق أو شهادة
الولادة يقدر السن بقدر الامكان بناء على أقوال أقارب أو معارف أو جيران
القاصر وعائلته .

وإذا اقتضت الحال يكون تقدير السن بشهادة طيبة .

المادة الخامسة والثلاثون

استمرار الوصاية

إذا قرّر المجلس الحسبي وجوب استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة
وجب عليه عند تقديم الحساب السنوى اليه أن يستحضر القاصر أمامه ليحكم
باتهاء الوصاية أو استمرارها بمراعاة أهلية القاصر وسلوكه .

المادة السادسة والثلاثون

تسليم الأموال

يسلم الأوصياء أو القوام أو الوكلاء للمستحقين أموالهم في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم .

ويكون تسليم الأموال عند الاقتضاء بمساعدة مأمورى الإدارة على موجب محضر الجرد المحرز وقت استلامهم لها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها أثناء إدارتهم لها .

المادة السابعة والثلاثون

تقديم الحسابات النهائية

يقدم الأوصياء أو القامة أو الوكلاء حساباتهم النهائية الى المستحقين في احدى جلسات المجلس الحسبي ويموز للجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحقين أو وريثهم .

وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائى .

المادة الثامنة والثلاثون

استبدال الوصى أو القيم أو الوكيل

إذا اقتضى الحال لاستبدال الوصى أو القيم أو الوكيل يسلم السلف الخلف الحسابات في احدى جلسات المجلس الحسبي وعلى المجلس أن يتخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على صالح القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

وعلى السلف عند تسليم الأموال أن يسلم أيضا نسخة محضر الجرد التى بيده ويتوضّع بها التغييرات التى طرأت وتذكر هذه التغييرات أيضا في نسخة محضر الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس الحسبي .

الفصل الخامس

في الدفاتر والتحريرات

المادة التاسعة والثلاثون

دفتر الجلسات

تدوّن محاضر جلسات المجلس الحسبي أولا فاولا في الدفتر المنصوص عنه
بالمادة ١٨ من هذه اللائحة .

المادة الأربعون

ملفات الأوراق

يجب على المجالس الحسبية انشاء ملف مخصوص لكل مسألة مختصة بوصاية
أو قيامة أو وكالة وتحفظ بهذا الملف كافة الأوراق المختصة بالوصاية والقيامة
أو الغيبة بحسب تواريخها ويجب أن يشتمل كل ملف على الأوراق الآتية :
أولا — محضر الجرد المحتر حين استلام الوصي أو القيم أو الوكيل .
ثانيا — البيانات والحسابات السنوية المعروضة على المجلس الحسبي مع مستنداتها .
ثالثا — الشكاوى التي تقدّم على ادارة الوصي أو القيم أو الوكيل .
ويوضع في كل ملف حافظة ببيان المداورات والأعمال المهمة المختصة بالوصاية
أو القيامة أو الغيبة .

المادة الحادية والأربعون

التحريرات

تخاطب المجالس الحسبية نظارة الحفانية فيما يتعلق بالمسائل التي هي من
خصائص المجالس المذكورة

أما المجالس الحسبية في المراكز فتكون مخاطباتها بواسطة المديريات ما

نحرياً في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧

ناظر الداخلية

ناظر الحفانية

(ختم)

(ختم)

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١

قانون خاص بتشكيل مجلس حسبي عال (*)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجالس الحسبية ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

ينشأ مجلس حسبي عال ويكون مؤلفا من :

أولا — ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية .

ثانيا — عضو من المحكمة العليا الشرعية .

ثالثا — أحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتعاقدين .

وتعيين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب منهم يكون بمعرفة ناظر الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة الاستئناف الأهلية . ويعين العضوين الباقين مجلس النظار بناء على ما يعرضه ناظر الحقانية .

وفى كل من الحالتين يكون التعيين لمدة سنة . ويجوز تجديد التعيين .

واذا غاب أحد الأعضاء أو حصل له مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها ممن توفرت فيهم شروط العضو الغائب .

(*) الوقائع المصرية فى ٦ مارس سنة ١٩١١ ووجه ٧١٦ .

المادة الثانية

لناظر الحقانية ان يرفع الى المجلس الحسبي العالى أى قرار صادر من مجلس حسبي يكون متعلقا بادارة الأوصياء والقامة أو الوكلاء أو تنصيبهم أو عزلهم فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره وذلك إما بناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه .

والنيابة العمومية ولكل ذى شأن أن يستأنف الى المجلس الحسبي العالى أى قرار صادر من المجالس الحسبية فى طلبات توقيع المجر أو رفعه أو فى رفع الوصاية أو استمرارها . ويرفع الاستئناف بعريضة تقدم الى ناظر الحقانية فى ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار المستأنف .

المادة الثالثة

للمجلس الحسبي العالى متى رفع اليه الأمر بالطرق القانونية :
أولا — أن يلقى أو يعيد أى قرار صادر من المجلس الحسبي أو يوقف تنفيذه مؤقتا عند الاقتضاء .

ثانيا — أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسبي .

ثالثا — أن يقرر اتخاذ الاجراءات المستعجلة التى كان للمجلس الحسبي اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديمى الأهلية أو الغائبين .

رابعا — أن يقرر توقيع المجر أو رفعه .

خامسا — أن يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الثمانى عشرة سنة أو رفعها .

سادسا — أن يعين الأوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدلهم ويحوز له أيضا بناء على طلب ناظر الحقانية أن يحيل الى مجلس حسبي المدبرية أى قضية من اختصاص مجلس حسبي المركز اذا تبين أن للتركة أو للأموال من الأهمية ما يدعو الى هذه الاحالة .

المادة الرابعة

قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ ولو استؤنف الى المجلس الحسبي العالى ولناظر الحقانية عند رفعه قرارا صادرا من مجلس حسبي الى المجلس العالى أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار المجلس فيه متى رأى أن المصلحة تقتضى بذلك .

المادة الخامسة

للخصوم الحق فى أن تسمع أقوالهم أمام المجلس الحسبي العالى ولهم أن ينيبوا عنهم أمامه محامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف الأهلية أو أمام المحاكم الشرعية .

المادة السادسة

تصدر القرارات بأغلبية الآراء ويجب بيان أسبابها .

المادة السابعة

المصاريف التى صرفت فعلا فى الاجراءات أمام المجلس الحسبي العالى وأتعاب المحامين والخبراء يجوز أن يلزم بها الخصم الذى خسر الدعوى أو أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

المادة الثامنة

للمجلس الحسبي العالى أثناء أدائه وظيفته ولأعضائه فى حالة نهبهم كذلك جميع الاختصاصات التى لدائرة مدنية من دوائر محكمة الاستئناف الأهلية ويعاقب على الجرائم التى ترتكب ضدهم بالعقوبات التى يحكم بها فى الجرائم التى تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة .

المادة التاسعة

يقرر المجلس الحسبي العالى طرق المرافعة أمامه مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصا خاصا فى هذا القانون .

المادة العاشرة

تلغى المادة السادسة من الأمر العالى الخاص بالمجالس الحسبية الصادر فى ١٩
نوفمبر سنة ١٨٩٦ ولا يسرى مفعول هذا الالغاء على القضايا التى تكون مرفوعة
الى محكمة الاستئناف وقت العمل بهذا القانون .

المادة الحادية عشرة

على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به بعد عشرة أيام من تاريخ
شره بالجرىدة الرسمية ما

صدر بسرأى القبة فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣٢٩ (٥ مارس سنة ١٩١١)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحقانية

سعد زغلول

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٦

قانون بجواز انتداب موظف لرياسة مجلس حسبي مصر
عدا المحافظ ووكيله

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ -
١٢ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ بالغاء أقلام بيت المال وبترتيب المجالس الحسبية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى

أضيفت العبارة الآتية بعد الفقرة نمرة ١ من المادة الرابعة من الأمر العالي
الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ .

”وفى محافظة مصر يجوز أن يرأس المجلس الحسبي أيضا موظف ينتدبه لذلك
مجلس الوزراء بناء على طلب وزيرى الداخلية والحقانية .“

المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والحقانية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذى
يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بسرأى عابدين في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ (٢٨ مارس سنة ١٩١٦) .

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير الحقانية

عبد الخالق ثروت

(الطبعة الأولى ١٥٣٢/١٩١٦/٧٠٠)



0631799



Bibliotheca Alexandrina